

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ١٤

الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي (بوتسوانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ٨٣ من جدول الأعمال (تابع)

ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرّفني أن أدلي ببيان نيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

إن المسلّم به على نطاق واسع الآن أن اللجنة الأولى ينبغي أن تمر بعملية ترشيد بغية زيادة تيسير عملية نزع السلاح حسبما هو محدد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي طلبت إلى اللجنة الأولى أن تحدد المسائل والمجالات المناسبة للمفاوضات، وأن تجري استعراضا دوريا لمركز هذه المفاوضات، وأن تقدم اقتراحات عن اعتماد نهج جديدة لنطاق واسع من مسائل نزع السلاح. وترى حركة عدم الانحياز أن الطلب الذي وجهته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح إلى اللجنة الأولى لا تزال له ذات الأهمية والصلاحية.

النجاح والفشل على حد سواء. وإن وجود عدد كبير من البنود التي تعنى بمختلف جوانب نزع السلاح لشهادة واضحة على شعور الدول الأعضاء بالانشغال بالضرورة الملحة إزاء المسائل المتعلقة بتخفيض الأسلحة وإزالتها. ويتبين من الماضي القريب أن بعض البنود كانت جديدة وكانت تعكس إلى حد ما حصول تطورات جديدة في حين أن ثمة بنودا أخرى - وهي في الواقع الأغلبية - جاءت مكررة؛ وهذا يظهر بدرجة ما عدم تنفيذ القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن بعض تلك البنود. ومن المسلم به أيضا أن ثمة قدرا معيناً من إعادة تأكيد المواقف والإجراءات لا يزال يشكل عائقاً أمام إحراز نتائج في مداولات اللجنة الأولى تكون أكثر فائدة.

وبغية ترشيد أعمال اللجنة الأولى، من المفيد النظر في المسائل في شكل مجموعات بنود متلازمة - على سبيل المثال، الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى؛ والأسلحة التقليدية؛ ونزع السلاح والأمن الإقليميين؛ والشفافية وبناء الثقة؛ والفضاء الخارجي؛ وتقارير الأجهزة المتعددة الأطراف، وآلية نزع السلاح والمسائل المؤسسية؛ والأمن الدولي؛ والمسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

والمجالات الأخرى التي تستحق الاستكشاف هي الابتكار المفيد لتجميع مشاريع القرارات في مجموعات

أما فيما يتعلق باللجنة الأولى، فمن الواضح أن ترشيد وتبسيط أعمالها عملية جارية مرت بمراحل من

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التوصيات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر واحد من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التوصيات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

مع بقیة الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات وتنفيذ كل ما يمكن منها.

ولیس لدي استراليا في هذه المرحلة أية آراء محددة حول كيفية إعادة تنظيم المسائل التي تعالجها اللجنة بحسب الموضوعات في جدول أعمال جديد. وقد أحطنا علما بالإسهامات المقدمة من كندا والاتحاد الأوروبي، وسنقوم بدراساتها.

وفيما يتعلق بتخفيض عدد القرارات أو تقديمها كل سنتين أو دمجها، فلا يسعنا إلا أن نؤيد الملاحظات التي أدلى بها من قبل. وإننا نرحب مخلصين بالمبادرات التي اتخذها عدد من الوفود، سواء من المجموعة الغربية أو من حركة عدم الانحياز، للتقليل من عبء اللجنة بهذه الطريقة. وبالإمكان القيام بأكثر من ذلك. فمن المفترض في كل مقدمي مشاريع القرارات اتباع نهج واع وعدم اعتبار هذه المسألة ببساطة مسألة شمال وجنوب.

ونوافق أيضا على أن بإمكان اللجنة أن تقلص عملها إلى أربعة أسابيع. فنحن لا نستفيد من وقت الجلسات المخصص لنا؛ إذ أن بعض الجلسات لا تكاد تستغرق ساعة واحدة؛ وهذا تبديد مؤسف لموارد الأمم المتحدة.

وفي الختام، إن وفدنا على استعداد للعمل مع الوفود الأخرى حول هذا الموضوع - سواء في هذه الدورة للجنة الأولى أو خلال السنة المقبلة.

السيدة أرسى دي جينيت (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يؤيد وفدي الآراء التي أعرب عنها سفير كولومبيا بالنيابة عن وفود بلدان حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالبند ٨٣ من جدول الأعمال، المعنون "ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعدیل جدول أعمالها".

وتشاطر المكسيك الرأي القائل بأن من الممكن استعراض أساليب عمل اللجنة بغية تحديد التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى معالجة بنود جدول أعمالنا بطريقة أنجع. ومن هذا المنظور، نرى وجاهة الاقتراح بإدماج المناقشة المنظمة مع النظر في مشاريع القرارات في مجموعات، مما يؤدي إلى عملية أكثر شفافية في إجراء المفاوضات.

وقد تابعنا باهتمام شديد المقترحات التي أوردتها بالأمس ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي والوفود

عنقودية في مرحلة النظر فيها ودمج المناقشات المواضيعية في هذه العملية؛ وتأجيل بعض القضايا إذا كانت التطورات السياسية تسمح بذلك؛ ودمج وتجميع القرارات التي تعالج قضايا مماثلة. والغرض من إعادة الترتيب هو زيادة الوضوح في تنظيم وعرض المسائل التي تنظر فيها اللجنة بدون المساس بمضمونها.

وينبغي بذل الجهود لتقديم مشاريع القرارات بشأن كل بند على حدة قبل فترة لا بأس بها من مناقشته في اللجنة. وينبغي إتاحة الوقت الكافي للمشاورات غير الرسمية. ويمكن أن تقوم اللجنة الأولى بإنشاء فريق أو أكثر تحت رئاسة نواب رئيسها لإجراء مشاورات غير رسمية بين الوفود المعنية حول مختلف مشاريع القرارات.

السيدة هاند (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في بيان استراليا خلال المناقشة العامة، أوضحت أن ترشيد أعمال اللجنة الأولى وجدول أعمالها أمر هام بالنسبة لوفدنا. ولا بد لنا من أن نقوم بذلك لنكفل إعطاء أنفسنا الوقت الكافي لإجراء دراسة متعمقة للقضايا الراهنة ذات الأولوية بالنسبة للأعضاء بصفة عامة، مع إفساح المجال للدول، في الوقت ذاته، للتعبير عن مشاغلها الفردية والإقليمية.

وفي ذلك البيان، كانت المقترحات التي قدمناها كما يلي: الاستفادة بشكل أفضل من الوقت المخصص الآن للمناقشة المنظمة - أي استخدام هذا الوقت لمناقشة قرارات محددة أو مجموعات من القرارات؛ وتخفيض عدد القرارات، وخاصة عن طريق دمج المتشابه منها وتقسيم القرارات على سنتين أو ثلاث سنوات؛ وفرض معايير أكثر صرامة على طلبات التقارير من الأمين العام. وفي رأينا أن هناك عددا زائدا من تقارير الأمين العام، قد لا تتضمن تطورات جديدة أو أنها تقتصر في مضمونها على آراء بلد أو بلدين. وبإمكان أي بلد أن يعمم رأيه في صورة وثيقة في إطار بند من بنود جدول الأعمال بدون تحويلها إلى تقرير للأمين العام.

ولهذا فإننا نرحب بسلسلة الأسئلة المثيرة التي وجهتموها، سيدي الرئيس، إلى اللجنة في بيانكم يوم أمس، ويمكنني القول بالنيابة عن وفدي إن الجواب لكل سؤال هو "نعم". وهذا موقف سهل، ولكننا على استعداد أيضا للاستماع إلى الآراء الأخرى والعمل بنشاط وتعاون

ويود وفدي في البداية أن يؤكد على أنه بفضل الترشيح الذي تم الاضطلاع به منذ عدة سنوات، كان هناك تقدم بالفعل، حتى وإن لم يكن يرضي توقعاتنا، وحتى وإن كان يتعين علينا الاستمرار في بذل الجهود لتحقيق نتائج أفضل. وهنا، نعتقد أن المقترحات التي قدمت، وخاصة التي قدمت بالأمس ينبغي أن تدرس بعناية أيًا كانت جاذبيتها.

ويود وفدي أن يكرر وجهة نظره بأن اللجنة الأولى يجب أن تستمر في تركيز اهتمامها على بنود جدول أعمالها الخاصة بنزع السلاح والأمن الدولي.

وفيما يتعلق بالمناقشة العامة يعتقد وفدي أن الصيغة الحالية كانت مرضية ومكنت الوفود من الإعراب عن وجهات نظرها بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ولذلك يود وفدي أن نحافظ بمدتها الزمنية الراهنة. وإن كنا نود العودة إلى الممارسة السابقة المتمثلة في عقد جلسات صباحية وأخرى بعد الظهر حتى تنتهي قائمة المتكلمين.

وفيما يتعلق بالمناقشة المواضيعية، لا يميل وفدي إلى وصفها بالفشل. وقد تكون النتائج بالفعل متواضعة إذا ما قورنت بتوقعاتنا - ويجب أن نحكم على الممارسة في ضوء تلك النتائج. ولكن ينبغي ألا نرفض التجربة بأكملها، وإنما أن نستعرض الأفكار التي وراءها. ولئن كان وفدي يتخذ موقفاً يتسم بالمرونة بشأن هذه المسألة، فإن أهم شيء، في نظرنا هو استخدام الوقت المخصص للمناقشة الموضوعية لإجراء مشاورات "رسمية غير رسمية" بشأن مشروعات القرارات، تحت رئاسة واحد من نواب الرئيس يختاره الرئيس. وقد جرت هذه الممارسة في لجان أخرى، وكانت ناجحة تماماً. وهذا من شأنه أن يمكن من اعتماد عدد أكبر من مشاريع القرارات عن طريق توافق الآراء، ومن شأنه على الأقل أن يساعد في التقريب بين مواقف الوفود بشأن العديد من المسائل.

وعلاوة على ذلك، فإن عرض مشروعات القرارات في الوقت المناسب ستكون له ميزة حسنة إذ يمكن الوفود من دراستها في وقت مبكر وإرسالها إلى عواصمها. بل إنه لو جرى تعميم النصوص الأولية قبل تقديم مشروع القرار رسمياً، فمن شأن ذلك أن يتيح للأمانة وقتاً لإعداد ترجمات أفضل. ففي الكثير جداً من الأحيان يسفر التقديم في آخر لحظة - وهو مسؤوليتنا

الأخرى التي ضمت صوتها إلى ذلك البيان. ونحيط علماً بشكل خاص بالرأي القائل بأن جدول أعمال اللجنة الأولى يجب ألا يتحول إلى مسألة سياسية.

ونحن نعتبر أن وضع جدول أعمال اللجنة الأولى هو مسألة مضمونية ذات أهمية أساسية. والمواقف التي نتخذها بشأن البنود التي ينظر فيها وترتيب النظر فيها هي نتيجة للقرارات التي تعبر عن مواقف الدول فيما يتعلق بنزع السلاح والأمن.

وقلنا من قبل إن أي تغيير في جدول أعمال نزع السلاح يتعين أن يتم في ضوء نتائج الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ولا نعتقد أن من المجدي أن نحاول تنقيح جدول الأعمال بدون اتفاق عام على الأهداف والبرامج المتعلقة بنزع السلاح. وإلى أن يحين ذلك الوقت، فإن الأولويات في هذا الميدان هي تلك التي اتفق عليها بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في عام ١٩٧٨.

وبموجب الاتفاق العام القاضي بأن نقتصر على استعراض إجراءاتنا، نود أن نسترعي انتباه اللجنة إلى الرسالة التي بعث بها رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح إلى رئيس اللجنة الأولى. وتبين تلك الرسالة أنه، على النقيض من الممارسة المتبعة في السنوات السابقة، لم تتج في هذه المناسبة فرصة للمنظمات غير الحكومية للاشتراك في المناقشة العامة ولا المناقشة المنظمة. ونحن نؤيد المشاركة الأوسع من جانب المنظمات غير الحكومية، فهي تساعد قضية نزع السلاح وتعمل على التعريف الواسع بجهود المجتمع الدولي في هذا الميدان.

السيد مزدوة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يود وفدي أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلت به كولومبيا بالنيابة عن بلدان عدم الانحياز.

وقد قال وفدي في بيانه أمام هذه اللجنة خلال المناقشة العامة إنه على استعداد للنظر في أي اقتراح لتحسين أساليب عمل لجنتنا. ولذلك، نود أن نسهم في مناقشة البند ٨٣ من جدول الأعمال، المتعلق بترشيح أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها.

الاستثنائية الرابعة - التي يؤيد وفدي انعقادها - أمرا آخر.

السيد دو بريز (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تشارك جنوب أفريقيا تماما في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وفي سياق ذي صلة بالموضوع، أود أن أشير إلى أننا نؤيد بقوة اقتراح الأمين العام إجراء استعراض لأعمال اللجنة الأولى بغية تحديثها وترشيدها وتنظيمها. ولهذه الغاية، نرى أن الفترة الزمنية لدورات اللجنة الأولى يمكن أن تقصر كثيرا بدون أي تأثير على جوهر العمل الذي تنجزه اللجنة أو كميته.

والمبدأ التوجيهي في البحث عن وسائل عملية لتحديث عمل اللجنة الأولى وترشيده وتنظيمه ينبغي أن يكون طبيعة العمل الذي تضطلع به هذه الهيئة. إذ يتعين على اللجنة الأولى أن تحدد أولوية الموضوعات والمجالات الخاصة بمفاوضات نزع السلاح، وأن تستعرض سنويا أو دوريا المفاوضات الجارية في مجالات بعينها وأن تقدم اقتراحات محددة بشأن مجالات أو مناهج تتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وينبغي أيضا أن تؤخذ في الحسبان الموارد المالية وغيرها من الموارد التي تخصصها الدول الأعضاء لكي تتمكن من المشاركة في عمل هذه الهيئة، لأن المطلوب هو إتاحة أوسع قدر من المشاركة لجميع الأعضاء، بما في ذلك البلدان الصغيرة في العالم النامي.

والخطوات الممكنة بصدد تنفيذ ما جاء في بيان حركة عدم الانحياز، والمقصود منها تعزيز فعالية عمل اللجنة الأولى، يمكن أن تشمل، في جملة أمور، النظر في مشروعات قرارات اللجنة الأولى وفق مجموعاتها العنقودية، وإدماج المناقشة المواضيعية مع هذا الإجراء. ومن شأن ذلك أن يسمح للوفود بالإعراب عن وجهات نظرها بشأن الموضوعات المتضمنة في كل مجموعة ويمكن من تضادي الحاجة إلى مناقشة مواضيعية كجزء من برنامج عمل اللجنة.

وينبغي أيضا تشجيع مقدمي مشروعات القرارات على التدبر فيما إذا كان من الضروري النظر في كل مشروع قرار كل سنة. فمشروعات القرارات التي

نحن - عن ترجمات غير دقيقة أو حتى عن سقوط بعض الفقرات.

ومن المؤكد أن العدد الكبير للغاية من مشاريع القرارات المقدمة في كل سنة يشكل مهمة شاقة وتنتج عنه صعوبات عندما يكون هناك أكثر من ٤٠ مشروع قرار للترجمة والتعميم بكل اللغات الرسمية الست؛ ووفدي يتفهم ذلك تماما. وربما يكون الحل في تقديم بعض مشروعات القرارات مرة في كل عامين، أو حتى ثلاثة أعوام في بعض الحالات. ولكن يجب أن يكون هناك اتفاق بشأن صيغة مقبولة لجميع الوفود، وينبغي للجنة أن تتفق بشأن المعيار الذي يحدد ما إذا كان مشروع قرار ما يجب أن يقدم سنويا، أم كل سنتين، أم ثلاث سنوات، وأن تقبل اللجنة بذلك المعيار. ويحول الكثير من التردد والصعوبات دون التوصل إلى اتفاق مقبول بالنسبة لجميع الدول، ودون الموافقة على النظر في مشروع قرار معين مرة واحدة فقط كل سنتين أو ثلاث سنوات. ووفدي لا يميل إلى قبول هذا الاقتراح نوعا ما، ليس بسبب أي تعصب للرأي، بل لأنه يبدو غير عملي في ضوء المواقف الحالية. ولكن إذا ظهر اتفاق واسع فسينضم وفدي إلى ذلك الاتفاق.

ومن ناحية أخرى، يبدو اقتراح تنقيح جدول الأعمال مهما للغاية ويأتي في أوانه. ويرى وفدي أن لهذا الاقتراح ميزات عديدة ينبغي أن تدرس. وفي الوقت الحالي يتضمن جدول الأعمال موضوعات متفرقة تحتاج إلى أن يعاد تنظيمها في شكل مجموعات، مثل مسائل نزع السلاح، وأسلحة الدمار الشامل، ونزع السلاح التقليدي والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، فإن وفدي مستعد للمشاركة في الجهود المبذولة من أجل هذه الغاية، بالرغم من أننا نجد صعوبة في قبول فكرة إضافة بنود ليست لها علاقة بالبنود الحالية في جدول الأعمال. وسيكون من الصعب علينا أيضا أن نوافق على حذف بنود مدرجة في جدول الأعمال حاليا وهي قيد النظر.

وعلى كل حال، نرى أن أي إصلاح أو ترشيح ينبغي أن يحسن إجراءات عمل اللجنة الأولى، وألا يعيد النظر في مسائل قبلتها الدول بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي ستظل وثيقتها الختامية، في نظرنا، صالحة وذات صلة بالموضوع حتى تقرر الدورة

تستمررون في مشاوراتكم في هذا الصدد بغية التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة أثناء الدورة الحالية.

السيد بارنوهادينغرات (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أقول إن وفدي يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل كولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز تأييداً كاملاً. لقد اتضحت الحاجة إلى هذا الترشيح والإصلاح منذ فترة طويلة، وقد ظلت هذه العملية مستمرة أمداً طويلاً. وبذلت هيئة مكتب اللجنة جهوداً متناصرة في الماضي بالتعاون مع الدول الأعضاء، بيد أن النتائج تفاوتت في إيجابيتها. وهذا يستدعي جهوداً دائمة لتحقيق هيكل أكثر ترشيحاً من الهيكل الحالي، ولإعادة النظر في إجراءات معينة من أجل زيادة تنشيط عمل اللجنة. وكما قال ممثل كولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، يرى وفدي أن اللجنة قد ترغب في دعم هذه الخطوة الترشيدية عن طريق مناقشة عدد من المسائل في المناقشات المنظمة باعتبارها مجموعة من البنود أو عناقيد منها، ومناقشة ما يتصل بها من قرارات في إطار هذه المجموعات من البنود. وبناءً على هذا، يعتقد وفدي أنه يجب تحديدها في تسع عناقيد بوجه عام.

فالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل تشمل المسائل النووية وخاصة نزع السلاح النووي؛ والمفاوضات الثنائية حول الأسلحة النووية؛ وحظر استعمال الأسلحة النووية؛ وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة؛ وعدم الانتشار؛ والمناطق الخالية من الأسلحة النووية وما يتصل بذلك من مسائل. وكذلك يمكن أن تتضمن فئة الأسلحة التقليدية تخفيض القوات المسلحة والميزانيات العسكرية، ونقل الأسلحة وجميع أنواع الأسلحة ودرجاتها.

وفيما يختص بجدول أعمال اللجنة، يرى وفدي أن بنود جدول الأعمال الحالي تعكس حقيقة المجموعات السياسية والأمنية الراهنة، وهكذا تظل ذات صلة بالواقع. كما أن صحة المنحى الإقليمي بصدد نزع السلاح والأمن قد اعترف بها بصورة واسعة، وتردد الكلام فيها منذ فترة طويلة. وتشمل الشفافية وبناء الثقة المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، وسجل الأسلحة التقليدية، ومسائل مراعاة اتفاقيات عدم الانتشار ونزع السلاح.

لا يطرأ عليها تغيير جوهري من سنة إلى أخرى يمكن أن ينظر فيها كل سنتين على أساس أن القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة تظل قابلة للتطبيق حتى ينظر فيها مرة أخرى. وينبغي أن تشمل مشروعات القرارات السنوية تلك المشروعات التي ينبغي أن تؤخذ فيها في الاعتبار التطورات المستمرة، والمشروعات ذات الطبيعة التي تجعل الجمعية العامة في حاجة إلى أن تبقى المسألة قيد نظرها على أساس سنوي. ويجب النظر أيضاً في الطرق والوسائل الكفيلة بتقصير الزمن المخصص للمناقشة العامة في اللجنة الأولى. وأخيراً، ينبغي أن يوضع برنامج للجلسات في الصباح وبعد الظهر.

ويمكن تقصير دورة اللجنة الأولى بالفعل إلى أربعة أسابيع وإتاحة زمن كاف في نفس الوقت لمناقشة مختلف الموضوعات المدرجة في كل مجموعة من مشروعات القرارات. ولئن كان أحد مقاصد مقترحات الأمين العام للإصلاح جعل الأمم المتحدة اقتصادية على نحو أكثر، فينبغي أن نتذكر أيضاً أن الدول تتكلف مبالغ مالية كبيرة في إرسال الوفود إلى دورات اللجنة الأولى وإبقائها هنا لفترات طويلة من الزمن. ويمكن أن يكون لذلك تأثير يجعل مساهمة الدول محدودة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ومن الضروري في نظرنا المشاركة الواسعة في معالجة الموضوعات الحقيقية التي تسهم يومياً في إحداث أكبر عدد من حالات الموت كنتيجة مباشرة للأسلحة - مثل الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، والألغام الأرضية.

وإعادة تشكيل اللجنة الأولى عن طريق، تقصير المدة الزمنية للدورات، من جملة أمور، قد يجتذب عدداً أكبر من الخبراء من العواصم لحضور الجلسات، مما يرفع من إسهام كل أعضاء الأمم المتحدة بصورة كبيرة. وهذه مسألة هامة، لأن مؤتمر نزع السلاح بعضويته الحصرية وبحاجته أيضاً إلى الإصلاح وإشاعة الديمقراطية، لا يتيح مشاركة عضوية الأمم المتحدة بكاملها.

وليس أمام الكثيرين من غير الأعضاء بمؤتمر نزع السلاح من مجال للمشاركة إلا من خلال أعمال اللجنة الأولى ولجنة نزع السلاح.

وفي الختام، أؤكد لكم، سيدي الرئيس، التأييد والتعاون الكاملين من جانب وفد جنوب أفريقيا لجهودكم في البحث عن اتفاق عام بشأن طرق ترشيح أعمال اللجنة الأولى ولجنة نزع السلاح وتنظيمها. ونود لو

بجوهرها. ونرى أن المقترحات التي قدمت بالأمس بشأن إعادة تنظيم جدول الأعمال ذات أثر يضر بالجواهر. ولا يمكننا السماح بحذف نزع السلاح النووي من جدول الأعمال. وفي اعتقادنا أن أية محاولة لفرض اتجاه معين على المسائل النووية، عن طريق إعادة تنظيم بنود جدول الأعمال لن تساعدنا.

وما زالت الأولويات التي خصصتها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة لنزع السلاح النووي صحيحة وذات أهمية رئيسية. وإدراج أو حذف بنود من جدول أعمال أية دورة للجمعية العامة ينشأ من قرارات معينة للجمعية العامة عن طريق إجراءات ثابتة. لذا لا ينبغي أن تؤثر أية إعادة للتنظيم على هذه العملية أو على المسائل الجوهرية ذات الصلة بها. وكما ذكرت كولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز فإن هدف هذه الممارسة يجب أن يكون زيادة الوضوح في تنظيم وعرض المسائل بدون الإضرار بجوهرها.

السيد بيرسون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يؤيد الآراء التي أعرب عنها الوفد الاسترالي هذا الصباح. وتبدولنا هذه الآراء معقولة وبناءة.

وسيدرس وفدي بعناية المقترحات التي تقدم بها الآخرون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ومقترحات كندا، وتعليقات جنوب أفريقيا والبيان الذي أدلت به حركة عدم الانحياز هذا الصباح. ويعتقد وفدي بأنه من الواضح أن الحاجة تدعو إلى إصلاح وترشيد هذه اللجنة، ونحن على استعداد للعمل بالتعاون الوثيق مع الآخرين في تناول هذه المسألة والتحرك بها إلى الأمام.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بشيء من المنطق، يجب أن يدور التساؤل حول الوجود الذاتي لأي شيء يتطلب الترشيح. ولكن ربما يؤدي هذا المنطق إلى تعريض بيروقراطيات عديدا للخطر الشديد.

ويؤيد وفد بلادي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا، رئيس حركة بلدان عدم الانحياز، فيما يتعلق بنهج يرمي إلى ترشيح عمل اللجنة الأولى. وأود فقط أن أضيف أننا قد نحتاج إلى مزيد من الوضوح بشأن المقاصد والأهداف التي تسعى اللجنة الأولى إلى تحقيقها. وفي بياني الذي أدليت به في وقت سابق،

ومسألة الفضاء الخارجي تشمل منع سباق التسلح في تلك البيئة وقصر استخدامها على الأغراض السلمية. ويقع تقرير مؤتمر نزع السلاح ولجنة نزع السلاح، بالإضافة إلى تقارير أخرى مثل التقرير الذي اقترحه الأمين العام، تحت عنوان تقارير الهيئات المتعددة الأطراف. ومسائل مثل برنامج معلومات نزع السلاح، وأسبوع نزع السلاح، وبرنامج الزمالات، والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، ومركز اتفاقيات نزع السلاح المتعددة الأطراف، تأتي كلها تحت آلية نزع السلاح والمسائل المؤسسية. أما مسألة الأمن الدولي، وخاصة أمن الغالبية الساحقة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فقد كانت دائما بندا هاما من بنود جدول أعمال اللجنة الأولى.

وأخيرا، يحدد العنقود المقترح أيضا مسائل نزع السلاح والأمن الدولي ذات الصلة، وذلك نظرا لأهمية الموازنة والتنسيق فيما بينها. كما أن المجالات الأخرى الجديرة بالبحث تشمل إدماج القرارات كلما أتاحت التطورات السياسية فرصة لذلك. وقد يكون الإدماج ممكنا حتى لو وصفت القضايا من زوايا مختلفة. كما أن تأجيل النظر في بعض المسائل يستحق تفكيرنا فيه أيضا. وفي الوقت نفسه، فإن تقديم مشروعات القرارات قبل بحثها بمدة سيعجل أعمال اللجنة. ويمكن للجنة الأولى أيضا أن تعتمد طرقا جديدة كالمشاورات غير الرسمية من مجموعات من الدول بشأن عدة مشروعات قرارات بتوجيه أحد نواب الرئيس.

إن المنحى الذي أوجزه البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا يعكس مسؤولية اللجنة الأولى بصورة شاملة. بيد أنه لا يعني ضمنا أن التنظيم والترشيح هما الطريق الوحيد لبث الحيوية من جديد في أعمال اللجنة الأولى، ولكنهما يشكلان متطلبا أساسيا.

السيد راو (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نؤيد تأييدا كاملا ما جاء في البيان الذي أدلت به كولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بصدد ترشيح عمل اللجنة الأولى. وأتكلّم الآن لأعلق بإيجاز على المقترحات التي قدمت بالأمس حول إعادة تنظيم جدول أعمال اللجنة.

وكما قالت كولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، يجب أن تتوخى أية إعادة لتنظيم جدول الأعمال زيادة الوضوح في تنظيم وعرض المسائل بدون المساس

أكثر أهمية بكثير من حيث تبادل الآراء الذي يمكن أن يتم بين الوفود.

رابعاً، فيما يتعلق بجدول الأعمال، يتفق وفد بلادي مع وفد المكسيك على أن جدول الأعمال يجسد المناقشات التي تضطلع بها الجمعية العامة والمنظمات الحكومية الدولية ولهذا سيكون من الصعب تنقيح أو تهذيب جدول الأعمال بطريقة اعتباطية. وإن بعض عمليات إعادة تجميع البنود المتلازمة أو إعادة تنظيمها في مجموعات، كما يقترح جزئياً الاتحاد الأوروبي وورقة حركة بلدان عدم الانحياز، أمر ممكن إلا أن حذفها قد يكون عسيراً.

خامساً، فيما يتعلق بتواتر القرارات، فإننا نعتقد أن هذه مسألة لا يمكن للجمعية العامة أن تشرع بشأنها أنها مسألة تتعلق بضبط النفس من جانب الوفود المعنية ولا ينبغي أن يكون بمقدور أحد أن يطعن في الحق السيادي لوفد ما أن يقدم أو يعيد تقديم مشروع قرار إذا ارتأى ذلك. على أية حال، وفي حالة بعض القرارات، ستكون هناك رسالة سياسية إذا لم يقدم ذلك القرار في أية دورة محددة - على سبيل المثال، لو أن باكستان لم تقدم قرارها بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا.

سادساً، وفيما يتعلق بإعادة تجميع أو إعادة ترقيم البنود، نجد أن الورقة التي عممت بالأمس من جانب الاتحاد الأوروبي ورقة مفيدة. وهناك بعض التناقضات الكامنة في الترتيب. لكن هذه يمكن حلها، وقد يكون مفيداً محاولة القيام بهذه العملية.

وهناك فكرة إضافية في ورقة حركة بلدان عدم الانحياز لم ترد في مقترحات الاتحاد الأوروبي. وهذه الفكرة هي المقترح الرامي إلى إجراء مشاورات غير رسمية بين الوفود. ويرى وفد بلادي أنه يجب على اللجنة الأولى أن تبذل مجهوداً أكبر مما تبذله في الوقت الراهن للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع قراراتها، إذا كان ذلك ممكناً. وينبغي لنا، من حيث المبدأ، أن نتبع ممارسة تتبعها اللجنة الثانية، وهي أن المشاورات غير الرسمية المنظمة تعقد بشأن مختلف مشاريع القرارات تحت رئاسة نائب رئيس اللجنة الثانية. وهذه ممارسة ينبغي أن تزكي للجنة الأولى إذا كنا نريد التوصل إلى اتفاق أوسع نطاقاً بشأن مختلف المسائل التي تقدم للبت في هذه اللجنة.

بالنسبة للمناقشة الموضوعية بشأن آليات الأمم المتحدة، سعى وفد بلادي إلى تحديد أربعة أهداف ممكنة يمكن أن تحققها اللجنة الأولى، لكن لن أكررها هنا. وهي، على أية حال، ترد جزئياً في ورقة حركة بلدان عدم الانحياز.

من الجلي لنا أن المناقشة العامة ما زالت تخدم هدفاً وظيفياً وسياسياً في اللجنة الأولى ومن ثم ينبغي الحفاظ عليها في المستقبل. ولربما كان المطلوب طول مدة المناقشة العامة التي تمتد أسبوعين. لكننا نعتقد أنه فيما يتعلق بمشاريع القرارات التي تقدم كل عام - وتتراوح ما بين ٤٥ و ٥٠ مشروع قرار - يتعين على جميع الوفود أن تواجه نوعاً من الموعد النهائي، ربما بنهاية الأسبوع الأول من المناقشة العامة، لتعميم مشاريع قراراتها في شكلها الأولي.

وينشأ التأخير في مشاريع القرارات من انشغال الوفود بالحصول على أكبر عدد ممكن من المشاركين في تقديم مشروع قرارهم. ولربما يمكن تقديم مشاريع القرارات هذه إلى الأمانة العامة على أن يكون مفهومها أنها ستصدر - أولاً بالشكل الأزرق - أو ما كان يسمى بالشكل الأزرق - أي دون ترجمة. ولا يمكن إصدار مشروع القرار بشكله النهائي في جميع اللغات إلا عندما يشعر الوفد بالارتياح إزاء عدد المشاركين في تقديم مشروع القرار أو التعديلات أو التنقيحات التي يتعين عليه أن يجريها على مشروع القرار. وهذا من شأنه أن يخدم غرضين. أولاً، أنه يعزز إمكانيات المشاورات؛ وثانياً، يمكن الأمانة العامة من تجهيز مشاريع القرارات بطريقة متدرجة، حتى لا يقع العبء عليها في آخر لحظة، عندما يحين الموعد النهائي.

ثالثاً، إن المناقشة الموضوعية لم تدل على أنها مجدية جداً عندما لا تكون لها بؤرة اهتمام. وإننا نتفق مع المشاعر التي أعرب عنها كل من الاتحاد الأوروبي وحركة بلدان عدم الانحياز، وغيرهما أيضاً، ومؤداها أن الوقت المخصص للمناقشة الموضوعية يمكن أن يستخدم على نحو أجدى في مناقشة مشاريع القرارات التي تكون قد قدمت في الأسبوع الأول. ويمكن أن تجري المناقشة في مجموعات حول نفس المواضيع بشأن مشاريع القرارات المعروض فعلاً على الطاولة. وهذا من شأنه أن يجعل المناقشات - المناقشات الموضوعية، إن سمحت - تتركز على مشاريع القرارات وبالتالي تكون

وموضوعها أجهزة الأمم المتحدة مناقشتان هامتان ولهما صلة بمسار منظمتهما وتوجهها وبالدعم الذي ينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نتوقعه من الأمانة العامة، بل نتوقعه منها، بغية تيسير صياغة قراراتنا واتخاذها، وتنفيذ تلك القرارات. ونحن على ثقة بأن الأمين العام والأمانة العامة يواصلان العمل وفقا لهذه القرارات والإجراءات التشريعية التي تتخذها الدول الأعضاء.

السيد شا زوكاڤ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):
فيما يتعلق بمسألة ترشيد أعمال اللجنة الأولى، يرى الوفد الصيني أن اللجنة الأولى أكثر الأجهزة تمثيلا من بين الأجهزة التي تعالج مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن الدولي. ويجب تعزيز عملها وكفاءتها، وإن ترشيد أعمالها هو أحد السبل لتحقيق ذلك. والوفد الصيني يوافق موافقة تامة على بيان حركة عدم الانحياز.

لقد سبق أن أجريت مناقشات طويلة حول ترشيد أعمال اللجنة الأولى. إذ أجرينا مناقشات حول هذه المسألة منذ عام ١٩٨٤، ثم اتخذنا بعض التدابير في الأعوام القليلة الماضية. ويمكننا أن نقول إنه من خلال جهود كل الأطراف تحقق نجاح وأحرز تقدم في ترشيد أعمال اللجنة الأولى. وبوجه عام فإن أعمالها مرشدة اليوم، ولا يعوزها الترشيح.

ومع ذلك، هناك مجال للتحسين. ف"المناقشة المواضيعية المنظمة" غير الرسمية أدت دورا معينا. فقد مكنت مناقشة اللجنة الأولى من أن تكون أكثر تركيزا وتحديدا، وبوسع الدول الأعضاء الآن أن تتفهم تفهما أعمق مواقف مختلف الوفود إزاء المسألتين الهامتين، مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الساحة الدولية. وإذا استخدمنا هذه الآلية استخداما كاملا وصحيحا فيمكن أن يكون ذلك مفيدا.

وفي نفس الوقت، نلاحظ أن هذا الترتيب له آثاره السلبية. فهو يتداخل مع المناقشة العامة، ويتداخل إلى حد ما مع مناقشة مشاريع القرارات. ونرى أننا، في معالجتنا لمسألة ترشيد أعمال اللجنة الأولى هذه، ما زال بإمكاننا أن نكرس هذه الفترة للمناقشة المنظمة، ويمكننا أن نتبع طرقا معينة لمناقشة مشاريع القرارات في نفس الوقت - أي أنه يمكننا أن نستخدم أسلوب التجميع ونجري مناقشات موضوعية فيما يتعلق بمشاريع القرارات. وبهذه الطريقة تكون مناقشاتنا أكثر تركيزا، ويزداد فهمنا عمقا للمواقف المختلفة التي تتخذها

وكمسألة مبدئية أيضا، يرى وفد بلادي أن اللجنة الأولى ينبغي أن تتجنب ازدواجية القرارات أو اعتماد قرارات متماثلة أو متوازية لا تختلف كثيرا من حيث المضمون. وربما كان من شأن هذه الممارسة أن تقلل من عدد القرارات بنسبة ٥ إلى ١٠ في المائة.

أخيرا، لا نزال نولي اهتماما لعمل هيئة نزع السلاح، ووفد بلادي، من جانبه، لا يعتقد أن هذا الجهاز ينبغي إلغائه. ولكن يمكننا أن نستخدم هيئة نزع السلاح على نحو أنجع بكثير لو أننا استخدمناها بمثابة لجنة توجيهية لعمل اللجنة الأولى لمعالجة بعض المسائل الهامة، الموضوعية، والخلافية التي يمكن لهيئة نزع السلاح أن تقدم توصيات ومقترحات بشأنها إلى اللجنة الأولى.

ولهذا الغرض، قد يجدر بنا أن نستطلع إمكانية عقد دورة لهيئة نزع السلاح في موعد أقرب إلى موعد عقد دورة اللجنة الأولى.

وختاما، أود أن أعلق على بيان زميلي ممثل الاتحاد الأوروبي، الذي أوصانا بالامتناع عن انتهاك المجال الخاص بالجمعية العامة ومقترحات الأمين العام فيما يتعلق بإصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة. ولما كنت قد عملت من قبل ممثلا لدى الاتحاد الأوروبي، فإنني أدرك تمام الإدراك ضرورة السلامة السياسية في مسائل الاختصاص. غير أنني أود أن أضيف أن الإجراءات والطرائق المتبعة يجب ألا تصبح سبباً لتغيير اتجاهات الأمم المتحدة وقراراتها السياسية المضمونية في مجال نزع السلاح. ووفد بلادي، من جانبه، يلاحظ مع التقدير أن الوثيقة التي تتضمن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (A/51/6/Rev.1) تنص في فقرتها الأولى على أنها

"تستمد أهدافها واستراتيجياتها من اتجاهات وأهداف السياسة العامة التي تحددها الأجهزة الحكومية الدولية".

وثيقة الميزانية تنص أيضا بوضوح على أن ولاية الأمانة العامة تنبع من الميثاق ومن الأهداف والمقاصد التي تحددها الجمعية العامة، وتستترشد بالأولويات المحددة في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها الهامة.

ولهذا السبب نشعر بأن مناقشتنا بشأن ترشيد أعمال اللجنة الأولى والمناقشة التي أجريناها قبل ذلك

الوفود المتنوعة، ونتمكن من تحاشي الازدواجية التي ذكرتها الآن.

ناهيك عن الحلول محله. وأية محاولات للمساس بحقوق

وبطبيعة الحال، تبرز مسألة أخرى، هي أن واضعي مشاريع القرارات يحتاجون إلى وقت للتشاور بشأنها. وقد دلت التجربة على أن هذه المشاورات مفيدة جدا. وإذا كان لنا أن نناقش مشاريع القرارات فور المناقشة العامة، فلن يكون هناك وقت كاف نظرا إلى أن من المحتمل أن بعض مشاريع القرارات لم تعد إعدادا صحيحا. وفي هذا الصدد، نرى أن النهج الذي اقترحتته حركة عدم الانحياز له قيمة عملية بوجه خاص.

وبالنسبة لمسألة إصلاح جدول أعمال اللجنة الأولى، أود أن أشير إلى أن جدول الأعمال الحالي هو نتاج قدر كبير من المناقشة بين الوفود. ويمكن القول عموما إنه خدمنا جيدا، مع أن وفودا أخرى قد تفضل بنودا معينة من جدول العمال. بل وقد تذهب بعض الوفود إلى حد القول إنه ينبغي إسقاط بعض بنود جدول الأعمال. ويعتقد الوفد الصيني أيضا أن بعض بنود جدول الأعمال لا لزوم لها وكان ينبغي إسقاطها منذ مدة طويلة. إنني أحترم شعور الوفود الأخرى، ولن أسمى هذه البنود بالتحديد.

إلا أننا، تمشيا مع الشواغل التي أعربت عنها وفود أخرى، نعتقد، بصورة عامة، أننا لسنا بحاجة إلى إعادة ترتيب بنود جدول الأعمال، وأعني بذلك، أننا يجب ألا نحري تغييرات كبيرة؛ فلسنا بحاجة إلى إضافة أو حذف بنود كثيرة. ونحن متفقون مع الرأي الذي أعرب عنه أعضاء حركة عدم الانحياز، المتمثل في أنه يمكن تجميع بعض بنود جدول الأعمال لتيسير مناقشاتنا.

إننا نؤمن بأن المسؤولية عن نزع السلاح وتحديد الأسلحة تقع على عاتق الدول الأعضاء في منظمات المعاهدات الدولية، وأن الأمانة العامة للأمم المتحدة ليست بدyla لها. وفي الوقت الذي يجري فيه ترشيد أعمال اللجنة الأولى، ينبغي إدخال تعديلات على الأمانة العامة أيضا لتتمكن، بعد اكتمال ترشيد أعمال اللجنة الأولى، من تقديم خدمات أفضل وفقا للولاية التي أناطتها الدول الأعضاء بها. وعلى وجه التحديد، ينبغي لها أن تقدم للدول الأعضاء دعما لوجستيا أفضل. ويجد التوكيد على أن أمانة عامة مرشدة لا ينبغي لها ولا يمكنها أن تؤدي عملها إلا وفقا للولاية التي أناطتها الدول ذات السيادة بها. ولا ينبغي لها، في أي ظرف من الظروف، أن تقوم بدور الدول ذات السيادة أو منظمات المعاهدات الدولية

الدول ذات السيادة بذريعة ترشيد أو إصلاح اللجنة الأولى يجب مقاومتها بحزم.

إن مواقف الوفد الصيني هذه مواقف أولية. وقد استمعنا بحرص إلى الآراء التي طرحها الاتحاد الأوروبي وطرحتموها أنتم، السيد الرئيس، وطرحتها وفود أخرى، بشأن ترشيد أعمال اللجنة. وسيدرس الوفد الصيني دراسة متأنية هذه الآراء والاقتراحات ويدلي بمزيد من التعليقات بشأنها في الوقت المناسب.

السيد ديغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به سفير كولومبيا باسم حركة عدم الانحياز.

لقد تحسنت أساليب عمل اللجنة الأولى في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، تجدر بالملاحظة قلة عدد مشاريع القرارات المقدمة، وزيادة توافق الآراء بشأن مشاريع القرارات التي اعتمدت، وكذلك دمج المناقشات بشأن قضايا نزع السلاح والأمن. ولكن، يمكن، بالبناء على إنجازاتنا الماضية، وتحديدًا على الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، عمل الشيء الكثير لتبسيط أعمال اللجنة وجعل تحقيق الأهداف وجهتها. ونحن نرى أنه يمكن تحقيق ذلك بزيادة تخفيض عدد بنود جدول الأعمال ومشاريع القرارات بدمج البنود ومشاريع القرارات المتماثلة، وإعادة تجميع بنود جدول الأعمال، ودمج مناقشات المواضيع بالبت في مشاريع القرارات.

وأتطرق إلى موضوع آخر، وأود أن أخبر اللجنة الأولى بأن حكومة بلدي أودعت بالأمس لدى الأمين العام للأمم المتحدة صك المصادقة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. واعتبارًا من الشهر القادم، سنكون طرفًا في الاتفاقية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠